تعرفه من قبل بفضل الجهود التي بذلتها الادارة المصرية في انهاء عهد الحكم السطحي واقامة الحكم المركزي، الذي يكفل لها الهيمنة التامة والاشراف الكامل على الشؤون الداخلية.
ولما عادت الدولة العثمانية لحكم بلاد الشام من جديد في عام ١٨٤٠ وجدت في الحكم المصري مثالا يحتذى وتجربة ناجحة في الحكم المركزي، فأخذت بتطبيق المركزية في التعليم والقضاء والمواصلات والصحة العامة كما قامت بتنظيم التجارة والزراعة والصناعة. وازدادت دقة وحزما في تنفيذ قراراتها وفرض سيطرتها على جميع الامور. ومن أجل ذلك اتبعت سياسة جديدة قامت على تطبيق الاسس التي وردت في خط كلخانة ١٨٣٩ ثم خط التنظيمات الخيرية ١٨٥٦، فقد تضمن خط كلخانة وعد السلطان عبد الحميد (١٨٣٩ — ١٨٦١) بتنفيذ الاصلاحات التي يروم اجراءها في الدولة وتتلخص في منح السلطان الرعية امنية الروح والعرض والناموس والمال والوعد باصلاح الادارة والقضاء، كما امر السلطان باجراء القرعة العسكرية وجباية الاموال بمقتضى احكام الشرع والغاء اصول الالتزام والقضاء على الرشوة التي كانت سائدة في الدولة العثمانية نتيجة قلة الرواتب او انعدامها والتي كانت احد اسباب فساد جهاز الحكم، كما وعد السلطان باستمرار حركة الاصلاح في الدولة العثمانية باصدار التنظيمات والقوانين التي وعدت باحترامها وعدم مخالفتها(١٧).
اما خط التنظيمات الخيرية فقد اهتم بصفة خاصة بالتأكيد على مبدأ المساواة القانونية والمدنية لكافة رعايا الدولة وحقهم في خدمتها ويمكن اجمال النقاط التي وردت فيه بما يلي: ١) اقرار امتيازات الطوائف غير الاسلامية بعد اعادة النظر في تنظيماتها من قبل الطوائف، على ان تتقدم كل طائفة الى الباب العالي بمقترحات الاصلاح. ٢) السماح للطوائف غير الاسلامية بالحرية في ممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها بشروط يتوافر فيها التسامح. ٣) اعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الالفاظ التي تحط من قيمة غير المسلمين وتأمين الحرية الدينية لاهل كل مذهب. ٤) فسح المجال أمام كافة رعايا السلطان للمساهمة في خدمة الدولة عن طريق تعيينهم في الوظائف واستفادتهم من خدمات الدولة. ٥) انشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية. اما الدعاوى الخاصة بالاحوال الشخصية والارث فتحال الى المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين والى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين. ٦) المساواة بين جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات والوعد بالسماح للاجانب بالتملك في الدولة العثمانية(١٨). ٧) تنظيم ميزانية الدولة عن طريق التقيد بتسجيل ايرادات ومصروفات الدولة بدقة وعناية في دفاتر وقيود خاصة ومنع موظفي الدولة من التزام الضرائب. ٨) وعد السلطان باشراك الجماعات والطوائف في مناقشات المجلس العالي المتعلقة بشؤونهم، كما وعد باجراء اصلاحات شاملة في مجالات المالية والمواصلات والمصارف والزراعة والتجارة.
مما تقدم تتبين لنا الخطوط العامة للسياسة الداخلية التي وعدت الدولة بتطبيقها في ولاياتها. اما فيما يتعلق بلواء القدس فقد حاول بعض المتصرفين تنفيذ سياسة الدولة الجديدة وارساء دعائم الحكم المركزي في اللواء، لكن حال دون ذلك افتقار حكومة اللواء الى الجهاز الاداري الكفؤ والجهاز العسكري القوي، فقد ولي حكم اللواء بعض المتصرفين الفاسدين وهم قمة الجهاز الاداري، وكان لا بد ان ينعكس هذا الفساد على الموظفين الاخرين، فقد استدعت المركزية في الحكم امتداد الادارة العثمانية الى مناطق جديدة لم تصلها من قبل وانتدبت الحكومة المركزية موظفين من خارج اللواء لحكم المدن الصغيرة جلهم من الاتراك(١٩) لكن هؤلاء — بشهادة احد المتصرفين — كانوا لا يفكرون الا في منافعهم الخاصة(٢٠). أما الجهاز العسكري الذي كان مسؤولا عن حفظ الامن في اللواء فكان ضعيف العدة قليل العدد، وعلى الرغم من ازدياد عدد أفراد القوة العسكرية في القدس فان الجند النظامي ربما بقي اكثر من ثمانية عشر شهرا دون ان يدفع له من